

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٣٨**

الجمعة، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوتسوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونساليس
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

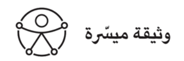
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

2005352 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي تركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالفرنسية*): إذا سمحتم لي، ستقدم السيدة روزماري ديكارلو إحاطة إلى مجلس الأمن نيابة عن الأمانة العامة.

(تكلم بالإنكليزية)

غير أنني أود أن أقول بضع كلمات مُعربا عن قلقي العميق إزاء ما أعتقد أنه الطبيعة المتغيرة للنزاع في إدلب. إن المجلس يدرك إدراكا تاما الحالة الإنسانية اليائسة في المنطقة، لا سيما في أعقاب أحدث هجوم. ولكن بالإضافة إلى الحالة الإنسانية البائسة، أعتقد أن من المهم الاعتراف بأن طبيعة النزاع تغيرت وقد شهدنا تصعيدا كبيرا جدا في الأيام القليلة الماضية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناني للسفير نيبنزيا ممثل الاتحاد الروسي والسفير سينيرلي أوغلو ممثل تركيا، اللذين ظلا على اتصال بي على الدوام، ليس فقط بالسماح باستمرار اتصالات اللازمة بل كذلك بتيسير الاتصالات الأخرى بالبلدين التي كانت مفيدة جدا في التزامي بمتابعة الأحداث عن كثب.

في الواقع، إذا نظر المرء إلى ما حدث في الأيام الأخيرة، مع العلم أنه كان هناك اتصال هاتفي بين رئيسي جمهورية تركيا والاتحاد الروسي هذا الصباح واجتمع وفد روسي في أنقرة أول أمس والأمس واليوم من دون التوصل إلى حل – على حد علمي – فإنني أعتقد أن كل هذا يفضي إلى بيئة لا يمكن الاستهانة فيها بخطر تصعيد لا يمكن السيطرة عليه، نظرا إلى عدد القوات في إدلب والمناطق المحيطة بها.

وعندما ظللت أصر على ضرورة وقف القتال وعلى وقف إطلاق النار، فإنني لم أكن بذلك أراعي الآثار الإنسانية للقتال فحسب – وبطبيعة الحال من شأن أي تصعيد أن تكون له حتما عواقب إنسانية أكثر يأسا – ولكن كذلك الخطر الهائل المتمثل في أن التصعيد المحتمل يمكن أن يمثل، في حد ذاته، نزاعا ذا طبيعة مختلفة، قد يترك آثارا أكثر مأساوية.

وأود الآن أن أطلب من السيدة ديكارلو تقديم إحاطة إلى المجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على حضوره وعلى ملاحظاته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد استمرت الحالة الأمنية في التدهور بشكل خطير في إدلب والمناطقة المحيطة بها. وأود أن أشير إلى بعض الأحداث الرئيسية.

واصلت القوات الحكومية السورية مدعومة بالقوات الجوية الروسية تقدمها، خلال الأيام التسعة الماضية، محتلة مساحة كبيرة من القرى في جنوب إدلب. والغارات الجوية كذلك مستمرة على الخطوط الأمامية والمراكز السكانية البعيدة كل البعد عن القتال.

وخلال نفس الفترة، شنت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة هجوما مضادا في شرق إدلب مستعيدة مدينة سراقب، التي خسرتها لصالح القوات الحكومية السورية في الأسابيع الأخيرة. وقد قضى ذلك العمل على سيطرة الحكومة السورية على الطريق الاستراتيجي M5 للمرور السريع. وتفيد التقارير بأن القوات التركية اضطلعت بدور داعم في هذه العملية.

وقد استأنف وفدا الاتحاد الروسي وتركيا محادثاتهما في أنقرة ابتداء من ٢٦ شباط/فبراير. واستمرت تلك المناقشات حتى اليوم، إلى جانب الاتصالات الهاتفية الرئاسية.

وفي ٢٧ شباط/فبراير، شُنت هجمات على القوات التركية داخل الأراضي السورية. وأشار وزير الدفاع التركي إلى أن ٣٣ جنديا تركيا قتلوا وجرح ٣٢ في الضربات التي نسبتها تركيا إلى الحكومة السورية. وأكد مسؤولون في وزارة الدفاع الروسية أن عددا غير محدد من الجنود الأتراك – قالوا عنهم إنهم كانوا في موقع مشترك مع جماعات مسلحة غير تابعة للدولة – تعرضوا لقصف من قبل الحكومة السورية. أشار مسؤولون في وزارة الدفاع التركية إلى أن تركيا قد استهدفت مواقع الحكومة السورية بالمدفعية والطائرات والطائرات المقاتلة بدون طيار بعد الضربات التي تعرض لها الجنود الأتراك. ونحث روسيا وتركيا بقوة على البناء على اتفاقاتهما السابقة لضمان وقف جديد لإطلاق النار في شمال غرب سورية.

وتتكشف هذه التطورات الأخيرة في سياق تصعيد عسكري واسع النطاق وسبب الدمار بالفعل للمدنيين في الشمال الغربي. واستمرت عمليات القصف الجوي والبري لعدة أشهر من قبل حكومة سورية، بدعم من حلفائها، في ما يسمى بمنطقة الحد من التصعيد في إدلب. وشُنت غارات جوية وبرية على مناطق مأهولة بالسكان دون اعتبار للمدنيين فيما يبدو.

وشُرد عدة مرات ما يقرب من مليون شخص منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر، بمن فيهم أكثر من ٥٦٠ ٠٠٠ طفل. ويفر هؤلاء نحو الشمال بعيدا عن القصف الجوي والبري المكثف، إلى مناطق تضيق عليهم باستمرار أملا في الشعور بقدر من الأمان.

وأكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن ١ ٧٥٠ مدنيا منذ نيسان/أبريل الماضي. وربما يكون العدد الفعلي أكبر من ذلك، حيث قُتل ٣٥١ مدنيا في الشهرين الأخيرين وحدهما. وفي حين أن غالبية هذه الوفيات بين المدنيين – ٩٤ في المائة منها – حدثت في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والتي تعرضت للقصف من جانب القوات الموالية للحكومة، حدثت ٦ في المائة منها في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وهذا بمثابة تذكير بأن هيئة تحرير الشام، التي صنفها المجلس باعتبارها منظمة إرهابية، وغيرها من الجماعات المسلحة غير الحكومية، قد هاجمت أيضا المناطق المأهولة بالسكان دون تمييز. ويُقتل المدنيون في مخيمات المشردين داخليا والمدارس والمستشفيات أيضا. ويحدث هذا على مرأى من الجميع ليلا ونهارا ويوما بعد الآخر. ودمرت المستشفيات والمدارس وحياة الناس أمام ناظرينا.

وما زلنا نطرح على المجلس سجلا متزايدا من الدمار والفظائع. وما فتئ الأمين العام يعرب باستمرار عن جزعه من التصعيد الخطير في شمال غرب سورية.

وكثيرا ما ذكّرت الأمم المتحدة جميع الأطراف بأن جميع الهجمات على المدنيين والبنى التحتية المدنية مرفوضة. وطالبنا مرارا بوقف إطلاق النار. وأكدنا مجددا للأطراف أنه يجب أن تلتزم جميع العمليات العسكرية قواعد القانون الدولي الإنساني. وإذا استمرت هذه الأعمال والتكتيكات المروعة على الرغم من الغضب العالمي الذي تثيره، فهل يعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن مدبريها لا يخشون المساءلة والعدالة؟

ويعيش المدنيون في إدلب تحت التهديد والرعب اليوميين، ويلتمسون اللجوء من الغارات الجوية والقصف وقذائف الهاون.

وهم لا يطلبون وقف القتال، بل يطلبون وضع حد للقتل. ويجب علينا جميعا أن نتحمل مسؤوليتنا عن بذل كل ما في وسعنا لوقف هذا العنف.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بحضور الأمين العام اليوم والإحاطة التي قدمها، وكذلك الإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام ديكارلو، بطبيعة الحال. ونشاطر الأمين العام شعوره بالقلق إزاء خطورة الوقع والخطر الحقيقي الذي يسببه التصعيد، ونردد دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار.

واجتمع المجلس كثيرا خلال الأسابيع القليلة الماضية للإعراب عن قلقه من الكارثة الإنسانية التي بدأت تتكشف في إدلب. بل اجتمعنا حتى بالأمس لمناقشة معاناة الشعب السوري الناجمة عن الحملة الشرسة التي يشنها النظام السوري وداعموه الروس – أي أولئك الـ ٩٤٨ ٠٠٠ شخص الذين شردوا في الأشهر الثلاثة الماضية، وأولئك الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في خيام في العراء، أولئك الأطفال الذين يتجمدون حتى الموت ويقتلون في الهجمات على المستشفيات والمدارس والمخيمات المؤقتة. وطالبنا باسم الإنسانية أولئك الذين يواصلون شن تلك الهجمات على وقف الأعمال العدائية فورا. وحذرنا بالأمس من تهور ووحشية الهجوم السوري الروسي ومن خطر أن يؤدي إلى زيادة تصعيد النزاع.

ولذلك، فقد كان ضروريا أن ندعو إلى عقد اجتماع آخر اليوم بعد ساعات فقط من اختتام اجتماع الأمس بدافع من بالغ الشعور بالقلق والأسف، بسبب تلك الهجمات المتهورة والبغيضة على المواقع التركية. ولكن كان يجب علينا أن نجتمع. ويجب علينا جميعا، بصفتنا أعضاء في المجلس، أن نتحمل جميعا المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي السعي إلى منع المزيد من تصعيد وضع خطير أصلا. ومن الواضح أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو الوقف الفوري للأعمال العدائية وتوفير الإغاثة الإنسانية. وآمل أن يوافق جميع أعضاء المجلس على ذلك اليوم.

وأود القول بأننا قد صدمنا وشعرنا بالجزع عند سماعنا عن الوفيات المأساوية لما لا يقل عن ٣٣ جنديا تركيا بسبب تلك الهجمات التي شنت بالأمس. وندين تلك الهجمات ونعرب عن أعمق تعازينا لحكومة تركيا وشعبها، اللذين نقف إلى جانبهما حلفاء اليوم.

ويساورنا قلق بالغ من العواقب التي قد تترتب على المدنيين من جراء أي تصعيد آخر في الأعمال العدائية. فالقصف البري والجوي وكذلك القتال لا تسبب جميعا المعاناة للمدنيين بشكل مباشر فحسب، بل تعوق أيضا جهود الإغاثة ما يزيد من حجم هذه الكارثة. والمدنيون هم من يتحملون وطأة المعاناة نظرا لأنهم في أمس الحاجة إلى الغذاء والماء والرعاية الصحية والمساعدة للبقاء على قيد الحياة في برودة الشتاء. ومن الضروري تمكين الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني من إيصال المعونة عبر الحدود، فضلا عن تمكين الجهات الفاعلة الإنسانية والطبية من تقديم المساعدة إلى جميع المحتاجين في الشمال الغربي بأمان.

وكما قلنا من قبل، فمن الواضح أن صيغة أستانا لم تعد قادرة على تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. ويكمن القصور الأساسي في صيغة أستانا في دعم روسيا المطلق للنظام السوري وتجاهلها المستمر لوقف إطلاق النار والاتفاقات المبرمة سابقا، علاوة على تجاهلها للقانون الدولي الإنساني ومصير الشعب السوري. ولذلك يجب أن ندعم الأمم المتحدة والمبعوث الخاص بيدرسن في جهودهما المبذولة لضمان وقف إطلاق النار في شمال

غرب سورية بالتشاور الوثيق مع الأطراف المعنية ومجلس الأمن. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم الأمم المتحدة والعمل معها في تحقيق هذا الهدف.

وردا على الهجوم المتزايد الذي تشنه سورية وروسيا على الشعب السوري، قال وزير الخارجية دومينيك راب اليوم: ''لا يوجد مبرر لمثل هذا التجاهل الصارخ للقانون الدولي أو اللياقة الإنسانية''.

ويجب على سورية وروسيا وقف هذا الهجوم على الفور. ويجب على روسيا إعطاء الأولوية للشعب السوري وسلامة المنطقة على مصالح هذه العصابة الوحشية التي ما تزال محورا لهذا النزاع.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): ليست الولايات المتحدة هنا اليوم لمجرد الاستماع والمناقشة. بل نحن هنا لنتحدث مباشرة ودون أي تحفظات.

تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة الهجمات التي شُنت أمس على القوات التركية. فتلك الهجمات غير مبررة على الإطلاق ووحشية وعبثية. ونعرب عن تعاطفنا العميق مع أحباء الجنود الأتراك الـ ٣٣ الذين قُتلوا.

ولن يتزعزع التزام الولايات المتحدة إزاء تركيا حليفتنا في حلف شمال الأطلسي خلال الأيام المقبلة. ونعرب لتركيا عن دعمنا الكامل للرد دفاعا عن النفس على الهجمات غير المبررة على مراكز المراقبة التركية والتي أسفرت عن مقتل قواتها. وشهدنا الآن انتهاكات روسيا ونظام الأسد لاتفاقات أستانا بشأن وقف إطلاق النار في ثلاث مناسبات منفصلة: أولا في الغوطة الشرقية ثم في درعا وأخيرا في إدلب. ويجب أن يكون هذا الهجوم بمثابة المسمار الأخير في نعش صيغة أستانا. فهي صيغة خربت إلى حد لا يمكن إصلاحه ولا يمكننا العودة إليها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تدعو الولايات المتحدة إلى وقف فوري ودائم ويمكن التحقق منه لإطلاق النار في شمال غرب سورية. وكما قال الوزير بومبيو، فإن وقف إطلاق النار الدائم هو الحل لهذا النزاع. وندعو الاتحاد الروسي إلى أن يوقف على الفور إقلاع طائراته الحربية، وندعو جميع القوات السورية وداعميها الروس إلى الانسحاب إلى خطوط وقف إطلاق النار التي حددت لأول مرة في عام ٢٠١٨. وكما أوضح الرئيس ترامب، يجب على نظام الأسد وروسيا وإيران وقف هجومهم قبل قتل المزيد من المدنيين الأبرياء وتشريدهم. ولهذه الغاية، نحث أيضا الأمين العام على بذل كل ما في وسعه للتوسط في التوصل إلى وقف لإطلاق النار، حيث يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي ونشط إذا أردنا تجنب المزيد من التصعيد.

وبطبيعة الحال، فإن جلسة اليوم تتعلق بالمخاطر المتهورة والجدية التي يضعها هجوم نظام الأسد وروسيا على أمن حليف في منظمة حلف شمال الأطلسي، ولكن الأمر لا يتعلق بذلك وحسب. لقد جلسنا في هذه القاعة بالأمس (انظر S/PV.8734) واستمعنا إلى قصص الناس من إدلب، الذين اقتصر أمر حياتهم اليومية على مهمة البقاء على قيد الحياة لا غير. ووسط الغارات الجوية الروسية وبرد الشتاء السوري وآلام الجوع التي لا تنتهي، بات الشعب السوري في حاجة ماسة للحصول على المساعدات؛ إنهم يتوصلون من أجل الحصول على الغوث ويُصلّون من أجل الخلاص. وفي هذا الكفاية. لقد قلت بالأمس إن لكل بلد ممثلا هنا خيار يجب أن يتخذه. إنه خيار نواجهه مرة أخرى اليوم. لذلك سأسأل مرة أخرى: هل سنجلس متفرجين لا غير؟ هل سنبقى صامتين أم سنقوم بأداء عملنا؟ كم عدد الأطفال الذين يجب أن يتجمدوا حتى الموت قبل أن نرفع أصواتنا ونقول ''كفى''؟

وعليه، هذه هي رسالة إدارة ترامب اليوم. إننا نقول للعنف الذي لا هوادة فيه ضد الأبرياء من النساء والأطفال والرجال؛ ولإعاقة المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة؛ ولتبني القسوة التي لا تغتفر تجاه الشعب السوري، نقول: ''كفى. ببساطة كفى''.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على وجوده بيننا، وقبل كل شيء، على التزامه الذي لا يكل. وأشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

لقد اجتمع المجلس أمس بشأن الحالة الإنسانية في سورية، ولا سيما في إدلب (انظر S/PV.8734). وجلسة اليوم هي السادسة بشأن سورية هذا الشهر. فالوضع خطير. والتصعيد يحدث. ومن الملحّ وضع حد لهجوم النظام، الذي تدعمه روسيا، في إدلب.

وتشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة التي حدثت في إدلب أمس. لقد نقل وزير الخارجية الفرنسي اليوم تعازيه إلى نظيره التركي، السيد جاويش أوغلو. وأكد مجددا تضامن فرنسا مع تركيا في أعقاب الهجوم الذي وقع ضد القوات التركية في شمال غرب سورية. وبالنيابة عن فرنسا، أود بعد ظهر اليوم أن أكرر تلك التعازي وذلك التضامن. لقد أدان السيد لو دريان أيضا الانتهاكات المتكررة التي يرتكبها النظام السوري وروسيا للقانون الدولي الإنساني، وتقويض الالتزامات التي تم التعهد بها في خريف عام ٢٠١٨ بشأن تخفيف التوتر في محافظة إدلب. لا يمكن لمكافحة الجماعات الإرهابية أن تبرر الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي نشهدها في إدلب.

ولذلك ندعو إلى تخفيف فوري للتوتر، في تكرار لنداء الأمين العام. لن يكون حدوث تصعيد جديد في مصلحة أحد ومن شأنه أن يزيد من تهديد السلم والأمن الدوليين. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الأليمة بالفعل، حتى على نطاق النزاع السوري. نزح ما يقرب من مليون شخص منذ ديسمبر/كانون الأول في محافظة إدلب. ومن شأن ذلك أن يزيد من خطر انتشار المقاتلين الإرهابيين.

وقد تعهدت فرنسا في الأيام الأخيرة، إلى جانب ألمانيا، بالمساهمة في تخفيف حدة العنف. وقد ناقش رئيس جمهوريتنا والمستشارة الألمانية ذلك مع الرئيس أردوغان والرئيس بوتين الأسبوع الماضي. ولن تدخر فرنسا جهدا، بالتعاون مع شركائها، لتحقيق تخفيف التوتر. ويجب أن تكون أولويتنا هي العمل الجماعي من أجل التوصل إلى وقف فوري للأعمال العدائية في إدلب. وإننا ندعو النظام السوري وروسيا إلى إنهاء الهجوم العسكري في شمال غرب سورية، وإلى الاحترام الكامل لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني والعودة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها في خريف عام ٢٠١٨ من أجل وضع حد فوري ومستدام للأعمال العدائية. ويجب أن يفي الجميع بالالتزامات التي تم التعهد بها، ولا سيما من جانب روسيا.

ويجب أن تكون الجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار جماعية. ويجب على روسيا أن تواصل المفاوضات مع تركيا من أجل تحقيق تخفيف التوتر في إدلب وإتاحة إحياء العملية السياسية. لقد أظهر إطار أستانا محدوديته وهو لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشمل جميع أبعاد تسوية الأزمة أو أن يحل محل عملية تقودها الأمم المتحدة، التي تتمتع بالشرعية الدولية الكاملة في هذا الصدد. ولهذا السبب من الضروري أن يواصل الأمين العام ومبعوثه الخاص العمل من أجل التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يمكن التحقق منه، وفقا لأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب عليهما أيضا أن يكرسا نفسيهما لاستئناف العملية بين السوريين، التي يمكن أن تؤدي وحدها إلى تسوية للأزمة السورية، والتي يجب أن تعالج الآن مسألة الانتخابات واللاجئين والمحتجزين.

وأخيرا، أذكّر بالحاجة الملحة إلى الاستجابة للأزمة الإنسانية والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي. وستواصل فرنسا التعبئة على الصعيد الإنساني على أساس وطني ومع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويجب بذل كل ما يمكن لضمان وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال المساعدة عبر الحدود. وأرحب بمبادرة الأمين العام بنشر بعثة طوارئ في إدلب في الأيام المقبلة. ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها جيران سورية لمساعدة اللاجئين السوريين.

وأخيراً، لا يمكن اختزال العملية السياسية في المناقشات الدستورية، التي تشكل اليوم غطاء للنظام لمتابعة استراتيجيته التي تقتصر على إعادة الغزو العسكري. ويجب على المبعوث الخاص للأمم المتحدة أن يحيط علما بذلك وأن يعالج مباشرة أكثر المسائل السياسية إلحاحا، بدءا بتخفيف التوتر في إدلب وشروط تنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها هذا العام والعام المقبل.

السيدة موريسون غونساليس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): نأتي إلى هذه القاعة بأسف عميق وقلق بالغ. فعلى الرغم من الدعوات المستمرة إلى وقف الأعمال العدائية، نجتمع هنا مرة أخرى في مواجهة المعاناة الإنسانية المتزايدة في شمال غرب سورية. ونشكر الرئاسة على استجابتها لطلبنا بعقد هذه الجلسة اليوم. إننا ندرك أن الحالة الراهنة تستدعي ذلك.

إن حالة التوتر الشديد التي تتكشف أمامنا تنذر بمشهد شامل ملتبس للسكان المدنيين. ولذلك تطالب الجمهورية الدومينيكية بالوقف الفوري للأعمال العدائية، وبأقصى قدر من ضبط النفس من جانب جميع الأطراف المتحاربة، وبحماية السكان المدنيين. يجب أن تتاح للعاملين في المجال الإنساني في الميدان الفرصة للوفاء بمهمتهم المتمثلة في تلبية احتياجات المدنيين بطريقة آمنة وكاملة وفي الوقت المناسب، قبل فوات الأوان. فمن دون وجودهم على أرض الواقع، يمكن للحالة الكارثية لهؤلاء الناس أن تصبح بسرعة أسوأ مأساة إنسانية في الآونة الأخيرة. ونتقدم لهم بدعمنا الأكثر جدوى وثباتا على عملهم الجدير بالثناء. وكما قال ممثل إندونيسيا بالأمس، ”إنهم أبطالنا الحقيقيون“ (S/PV.8734، الصفحة ١٥). ولهذا السبب، ومن أجلهم، نحن هنا.

لا يوجد سوى مجلس واحد، وليس مجلسين؛ وهناك ميثاق واحد، وليس اثنين. وهناك إنسانية واحدة، وهي في أزمة الآن. فليكن إحساسنا بالإنسانية – بالمسؤولية المشتركة عن تحقيق السلام – هو الدافع الوحيد لما نتخذه من إجراءات.

ويجب أن يتمثل موقفنا في هذه القاعة اليوم، جميعا دون استثناء، في البحث عن حل دبلوماسي للهجوم العسكري الحالي وحماية السكان المدنيين. فلن يكون لتقاعسنا ما يبرره. ولا يوجد هدف تكتيكي أو عسكري أهم من معاناة قرابة مليون نازح، نصفهم من الأطفال. وبإمكاننا أن نفعل المزيد.

وندعو الاتحاد الروسي وتركيا إلى مضاعفة جهودهما وإلى إعادة الالتزام باتفاق سوتشي لوقف إطلاق النار وتنفيذه بالكامل. ولا شك في أن الجمهورية الدومينيكية ستدعم كل جهد يبذل لتحقيق تلك الغاية. وبناء على ذلك، نشدد على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة، في سياق اضطلاعها بدورها الفريد الذي لا بديل له، بدعم تلك الجهود أيضا. ونكرر النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام وتقييمه بأن الحاجة الأكثر إلحاحا في هذا الوقت هي وقف الأعمال العدائية قبل أن تخرج الحالة عن نطاق السيطرة.

أخيرا، فإننا نتشاطر آلام أسر جميع الضحايا من السوريين والأتراك – من أبناء وأزواج وإخوة وآباء وأصدقاء – والذين يدفعون، شأنهم ذلك شأن السكان المدنيين، ثمنا باهظا للغاية لهذا النزاع الذي نعلم أنه لا يمكن حله إلا بالوسائل السياسية. ونطالب مرة أخرى، باسمهم وباسم جميع السوريين والسوريات من ذوي النوايا الحسنة، بإنهاء هذه المأساة.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تكلمنا أمس في هذه القاعة ولم نكن نعتقد أننا سنجتمع مرة أخرى اليوم. ولكننا نشهد تصعيدا خطيرا في إدلب. فالحالة تزداد إثارة للقلق، وقد قُتل أكثر من ٣٠ جنديا تركيا. وتدين ألمانيا هذا الهجوم بشدة. ونعرب عن خالص تعازينا للحكومة التركية ولأسر الضحايا. ونعرب عن تضامننا الكامل مع تركيا.

ونرى أن ثمة خطرا يتمثل في حدوث تصعيد إقليمي أوسع نطاقا. ولا يسعني إلا أن أكرر ما قلناه عدة مرات في هذه القاعة: إننا نطالب سورية بأن توقف فورا هجومها العسكري

ضد المدنيين وضد القوات التركية. وعلاوة على ذلك، نطالب روسيا بوقف دعمها للهجوم العسكري الذي يشنه النظام السوري.

فليس ثمة حل عسكري للنزاع السوري أو للنزاعات الأخرى المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. ولا توجد حلول عسكرية؛ بل حلول سياسية. وأينما تُبذل مساع لتنفيذ هذه الحلول العسكرية، يكون المدنيون هم الضحايا دائما. ونرى ذلك في سورية واليمن وليبيا، حيث شهدنا، اليوم أيضا، هجمات على أهداف مدنية في طرابلس.

إن آثار الضربات الجوية المستمرة التي يشنها النظام السوري وحلفاؤه على المدنيين في إدلب بغيضة. وأود أن أقتبس مما قاله وزير الخارجية الألماني هايكو ماس أمس في هذه القاعة: ”والهجمات العشوائية ضد المدنيين هي جرائم حرب. يجب محاسبة المسؤولين“ (S/PV.8734، صفحة ١١). وقال أيضا: ”إن تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب لا يعفي أحدا ... من احترام القانون الدولي الإنساني“ (المرجع نفسه).

ويجب أن يفي النظام السوري وروسيا بشكل كامل بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني وأن يعودا إلى ترتيبات وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٨ وأن ينهيا الأعمال العدائية. كما ندعو روسيا إلى مواصلة المفاوضات مع تركيا من أجل التوصل إلى تهدئة في إدلب وتيسير بدء عملية سياسية.

لقد قلنا ذلك مرارا وتكرارا: إننا بحاجة إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية ونحتاج إليه الآن. وتقف ألمانيا، إلى جانب فرنسا، كما قال زميلي الفرنسي للتو، على أعلى مستوى من الاستعداد للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف مع روسيا وتركيا.

ويبدو أن الأمل في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار نابع من صيغة أستانا قد ذهب أدراج الرياح. وعلى نحو ما قال آخرون قبلي، فإن صيغة أستانا لا تحقق المطلوب. كما ندعو الأمين العام إلى مواصلة عمله ونقدر أيما تقدير وجوده في القاعة اليوم، وهو دليل على التزامه بهذه المسألة. ونشجعه على أن يواصل شخصيا السعي للتوصل إلى وقف لإطلاق النار دون إبطاء.

ولا يمكن التوصل إلى حل مستدام للنزاع في سورية إلا من خلال الجهود الدبلوماسية، ولا يسعني إلا أن أكرر ذلك مرارا وتكرارا. وعلينا أن نعود إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحن بحاجة إلى التوصل إلى هذا الحل السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب أن تنجح اللجنة الدستورية. وينبغي لروسيا أن تستثمر في محادثات السلام هذه، بدلا من الاستثمار في القنابل والطائرات الحربية والقتال. وبدلا من الإدلاء بتصريحات تهكمية حول أعطال وسائل التدفئة المستخدمة، ينبغي لروسيا أن تستثمر في الجهود الإنسانية وتدعمها وأن تساعد من يعانون في ظل الهجمات المروعة التي تشنها سورية بدعم من روسيا.

لقد أوضح وزير خارجية بلدي أمس أنه:

> ”يجب أن نزيد من جهودنا لإيجاد حل سياسي. إن النظام الذي يقتل ويعذب شعبه لا يمكن أن يحقق السلام والاستقرار الدائمين في سورية. والمصالحة دون المساءلة عن الجرائم الفظيعة المرتكبة لن تنجح. وينبغي لأولئك الذين يواصلون القتال في هذه الحرب أن يدركوا ذلك في نهاية المطاف“ (المرجع نفسه، صفحة ١١).

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أخبرنا زملاؤنا الروس صباح أمس، هنا في هذه القاعة، بأن صيغة أستانا ناجحة (انظر S/PV.8734). غير أننا شهدنا بعد ظهر اليوم نفسه هجوما آخر على القوات التركية في إدلب، حيث لقي ما لا يقل عن ٣٣ جنديا تركيا حتفهم. وأتقدم بأحر التعازي إلى زميلنا العزيز فريدون هادي سينيرلي أوغلو وحكومة تركيا وأسر الضحايا.

إن تلك القوات كانت موجودة في المنطقة في إطار اتفاق تخفيف التوتر الذي يرجع إلى شهر أيار/مايو ٢٠١٨، والذي كان جهدا انبثق عن صيغة أستانا. وبعد الهجوم الذي وقع أمس، فقد الاتفاق معناه تماما الآن. وقلوبنا مع العائلات التركية اليوم، كما كانت منذ فترة طويلة مع السوريين في إدلب وأماكن أخرى، الذين يعانون من قصف مكثف منذ بداية الهجوم قبل ثلاثة أشهر. وما من مبرر للحملة العسكرية الجارية التي يشنها النظام السوري، بدعم من القوات المسلحة والطائرات الروسية. ونطالب، مع الاتحاد الأوروبي ومعظم الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، بوقف فوري للأعمال العدائية في إدلب.

ويجب أن تتوقف مكافحة الإرهاب التي تجري عن طريق إرهاب السكان المدنيين. ولا يزال السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى ملايين المحتاجين يشكل أولوية بالنسبة لنا في الأسابيع والأشهر المقبلة.

ونظرا لفشل الطرق البديلة لضمان السلام والاستقرار في سورية، فقد حان الوقت الذي ينبغي فيه لمجلس الأمن أن يتخذ إجراء. ومما يؤسف له أنه يجري حتى الآن عرقلة إصدار قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وفي ضوء ما حدث، نحث روسيا على إعادة النظر في موقفها وإتاحة فرصة للتوصل إلى هدنة إنسانية. وتواصل إستونيا والاتحاد الأوروبي دعوة دمشق إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أخيرا، وفي ضوء الهجوم المستمر، نكرر هنا تصميمنا على ضمان تحقيق المساءلة في سورية. وعلى نحو ما قال زملاؤنا البريطانيون في مناسبات عدة، فإن من ارتكبوا جرائم سيخضعون للمساءلة ليس بصورة جماعية فحسب، ولكن شخصية أيضا. والمبادرات مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ ولجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان ومجلس التحقيق التابع للأمين العام ستساعدنا على جمع الأدلة وكشف الحقيقة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على ملاحظاته ووكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن قلقنا البالغ إزاء تدهور الحالة بسبب التصعيد في إدلب. وأكدت إندونيسيا بوضوح خلال الجلسة التي عقدت أمس بشأن الشؤون الإنسانية (انظر S/PV.8734) الحاجة الملحة إلى أن توقف جميع البلدان الرئيسية الأطراف في النزاع الأعمال العدائية فورا. ونود اليوم أن نكرر تلك الدعوة.

وقد أدى تكثيف الأعمال العدائية إلى تفاقم الحالة الإنسانية في الشمال الغربي. ويتزايد عدد الأفراد الذين شُردوا وتتعرض حياتهم للخطر بصورة متزايدة. ونؤيد بيان الأمين العام اليوم بأن الحاجة الأكثر إلحاحا هي الوقف الفوري لإطلاق النار قبل أن تخرج الحالة عن نطاق السيطرة تماما. ونحث على مواصلة الحوار من أجل تخفيف حدة النزاع بين البلدان الرئيسية.

وتقدر إندونيسيا الجهود الجارية التي تبذلها مختلف الأطراف والمحادثات التي تجريها بهدف إنهاء العنف. غير أن هذه الحوارات تحتاج إلى التنفيذ الفوري وترجمتها إلى إجراءات مؤثرة لتحقيق وقف مستدام لإطلاق النار. يجب أن تكون الأولوية الآن هي المدنيين. وتكرر إندونيسيا دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وتجنب إلحاق أضرار إضافية بالمدنيين، بما في ذلك الهياكل الأساسية المدنية.

وبتزايد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، يحتاج المجتمع الدولي أيضا إلى دعم التسليم الفوري للمساعدات الطارئة ودعم المأوى

والأغذية والمواد غير الغذائية وغير ذلك من أشكال الدعم اللوجستي. ويتطلب توفير الإمدادات الإنسانية إمكانية وصول الأمم المتحدة في الوقت المناسب وبأمان ودون عوائق وعلى نحو مستدام من أجل الوصول إلى جميع المدنيين المحتاجين في الشمال الغربي وفي مناطق أخرى من سورية. وتشجع إندونيسيا وتدعم تعزيز التعاون بين الحكومة السورية والأمم المتحدة في هذا الصدد.

ويقوم مجلس الأمن في الواقع بدور حاسم في دعم الجهود الإنسانية في سورية. ومرة أخرى، يشدد وفد بلدي على أهمية ألا يسيس أي طرف مسائل المساعدة الإنسانية.

وفي الختام، تقدم إندونيسيا دعمها القوي لعمل المبعوث الخاص غير بيدرسن في إشراك الأطراف السورية، فضلا عن البلدان الرئيسية الأخرى، في محاولة لتحقيق التقدم على المسار السياسي، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الأمين العام وروزماري ديكارلو على إحاطتيهما بشأن تطور الحالة في شمال غرب سورية.

وأود أن أبدأ بالقول إنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في سورية. وكما هو الحال في أي نزاع، على جميع الأطراف في نهاية المطاف أن تجلس إلى طاولة المفاوضات للتفاوض على تسوية سلمية في الأجل الطويل لصالح الجميع. وسورية ليست استثناء.

ويساور جنوب أفريقيا قلق عميق إزاء تصاعد العنف في شمال غرب سورية وإزاء تفاقم تدهور الحالة. ويتعين على كل الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس من أجل الحيلولة دون استمرار تصاعد التوترات. ونؤيد الأمين العام في دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار وتجنب الأطراف للمواجهة العسكرية المباشرة.

ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وكما ذكرنا في المجلس من قبل، فإن زيادة العنف لها أثر مدمر على الحالة الإنسانية. ولا يمكننا أن نتوقع من المدنيين الأبرياء في المنطقة أن يتحملوا المزيد من الصعاب أو تهديدات أخرى لسلامتهم.

ويجب أن يتحد المجلس في الدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في سورية، وأن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس لمنع المزيد من تصعيد الأعمال العدائية، وأن تتقيد الأطراف بالتزاماتها الدولية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد موقفها بأن السبيل الوحيد للمضي قدما هو إجراء حوار شامل بقيادة وملكية سورية يهدف إلى التوصل إلى حل سياسي يعكس إرادة الشعب السوري، استنادا إلى أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب أن يتوقف العنف وأن تبدأ المفاوضات. ونأمل أن تؤتي المناقشات الجارية بين روسيا وتركيا ثمارها.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام غوتيريش ووكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتيهما.

وما فتئت الصين تتابع عن كثب التطورات في إدلب. إن السبب الرئيسي لمشكلة إدلب هو سيطرة القوات الإرهابية على إدلب. وينبغي للأطراف المعنية أن تواصل السعي إلى إيجاد حل شامل طويل الأجل لمشكلة إدلب من خلال الحوار والمفاوضات. وفي هذه العملية، يجب الالتزام بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها.

ونحيط علما بحفاظ قيادتي روسيا وتركيا على اتصالات وثيقة. وللمسألة السورية سياق معقد. ويجب على المجلس أن

يتصرف بطريقة محايدة وموضوعية وشاملة لتهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية.

إن الإرهاب هو العدو المشترك للمجتمع الدولي. ووفقا لتقرير الأمين العام، فإن القوات الإرهابية تلحق الضرر بصورة منهجية بالمدنيين والصحفيين والعاملين في المجال الطبي في إدلب. والقضاء على قوى الإرهاب شرط ضروري لاستعادة السلام والاستقرار في سورية والمنطقة. ويجب سحق الجماعات المدرجة في قوائم التنظيمات الإرهابية بحزم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي. وينبغي تصفية الملاذات الآمنة التي أنشأتها القوات الإرهابية في سورية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لعمليات مكافحة الإرهاب أن تتوخى الحذر في عدم إيذاء المدنيين. وينبغي التحقيق في مصدر الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، كما ينبغي القضاء على قنوات تزويد الإرهابيين بالأسلحة. وينبغي اتخاذ تدابير لمنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الفرار إلى بلدان ومناطق أخرى لمواصلة إلحاق الدمار.

والصين يساورها قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية العامة في سورية. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين والمدنيين المشردين السوريين. إن الظروف المعيشية للشعب السوري صعبة للغاية نتيجة لسنوات من الحرب، والهياكل الأساسية المتداعية، والجزاءات الاقتصادية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم إلى الأمم المتحدة ما يكفي من التمويل والموارد لكفالة توفير الإمدادات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء سورية. ونلاحظ أن الحكومة السورية اتخذت عددا من القرارات لمساعدة عمليات الإغاثة الإنسانية الدولية. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن يحافظ على تواصله مع الحكومة السورية وأن يعطي الأولوية للقنوات التي توفرها لتنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية وتلبية الاحتياجات من الإمدادات الطبية في شمال شرق سورية.

تؤيد الصين الحكومة السورية في جهودها لإعادة الإعمار في المناطق التي تشهد استقرارا نسبيا، وكذلك عملها في إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، مما يفضي إلى تحسين الحالة الإنسانية في الميدان.

يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل إحراز تقدم بشأن عملية سياسية بقيادة وملكية سورية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفيما يتعلق بالعملية السياسية السورية، فإن الأمر ينبغي أن يُترك للشعب السوري نفسه لكي يجد حلا، بعيدا عن التدخل الخارجي.

وتؤيد الصين المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد بيدرسن، في تعزيز اتصالاته مع الحكومة السورية والاستفادة الكاملة من برنامج اللجنة الدستورية سعيا لإحراز تقدم جديد.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على ملاحظاته، وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

أما وقد أعلنا في مناسبات عديدة مواقفنا بشأن المسائل المتعلقة بسورية، فلن أكررها جميعا. في ضوء التطورات الأخيرة، أود أن أبرز ما يلي:

أولا، نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد الأخير للحالة في شمال غرب سورية، بل نشعر بقلق أكبر إزاء الخطر الرهيب المتمثل في نشوب صراع أشد خطورة في الأيام القليلة المقبلة تتعذر السيطرة عليه. لذلك نود أن نؤكد من جديد تأييدنا لنداء الأمين العام لوقف فوري لإطلاق النار. ونرحب بالتبادلات الجارية بين الأطراف المعنية على مختلف المستويات. ومع ذلك، نَحض جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتعزيز الحوار لإيجاد حل ممكن للنزاع في هذه المنطقة. وقد أضحى ذلك لازما أكثر من أي وقت مضى.

ثانيا، موقفنا الثابت مؤداه أنه يجب تسوية النزاع في سورية بالتوصل إلى حل سياسي وفقا لمبادئ القانون الدولي، وميثاق

الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونؤيد تأييدا كاملا الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيسير العمل، بما في ذلك دور المبعوث الخاص غير بيدرسن، وكذلك أي جهود دبلوماسية مجدية، ثنائية ومتعددة الأطراف، من أجل إحلال السلام والاستقرار في سورية.

ثالثاً، نرى أن الحالة المتدهورة في إدلب تشكل الآن عبئاً كبيراً على ملايين المدنيين. ويجب معالجة الشواغل الإنسانية وتيسير العمل الإنساني، بما في ذلك من خلال السبل والوسائل الممكنة التي يمكن أن تكفل إيصال المعونة في الوقت المناسب.

يجب ألا ندخر جهدا في مكافحة الإرهابيين والمنظمات الإرهابية الذين صنفتهم هكذا الأمم المتحدة، ولكن يجب أن نكافحهم بطريقة تثبط مأربهم. ولذلك يجب أن نتمسك بالقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقانون الإنساني الدولي. ويجب أن تكون حماية المدنيين على رأس أولوياتنا.

السيد الأدب (تونس): في البداية، نرحب بحضور الأمين العام بين ظهرانينا. ونشكر أيضا وكيلة الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها.

كما ذكر الأمين العام في ملاحظاته اليوم، فإننا نتابع بقلق عميق التصعيد الجاري في شمال غرب سورية وتوسيع نطاق العمليات العسكرية فيها. وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس والاستمرار في الاتصالات من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار. إن استمرار هذ التصعيد وتوسيع نطاقه يمثلان تهديدا حقيقيا للمدنيين، وينذران بزيادة تفاقم الحالة الإنسانية وزيادة في معاناة السكان.

نؤكد من جديد ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي وتحييد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وندعو إلى تضافر جهود جميع الأطراف لضمان تيسير تدفق المساعدة الإنسانية والطبية إلى جميع المحتاجين إليها.

إننا إذ نعرب عن تعازينا لأسر الذين لقوا حتفهم من تركيا وسورية، كما فعلنا في السابق، نؤكد من جديد موقفنا ومفاده أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في سورية، وإن الحل الوحيد والمستدام يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وذلك من خلال استئناف العملية السياسية.

ونؤكد اليوم أن الخيار العسكري يسهم في زيادة تعقد الحالة ويزيد من المعاناة الإنسانية للسكان. لذلك نجدد تأييدنا للاتصالات الجارية بين الأطراف المعنية، ولنداء الأمين العام وجهود الأمم المتحدة. ونأمل أن تؤدي جميع هذه المساعي إلى وقف فوري لإطلاق النار، بوصف ذلك يمثل أولوية ملحة للغاية.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية، وأن أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها، التي توصف للأسف الحالة الخطيرة الراهنة في الجمهورية العربية السورية.

كما قال الأمين العام عن حق، فقد تغير الصراع ليس من حيث طبيعته فحسب، بل أيضا من حيث شدته. باسم النيجر، نهيب بروسيا وتركيا مواصلة الحوار. ونحن نثق بقدرتهما على إيجاد حل وسط لوقف التصعيد الحالي، وإلا فإن المكاسب الطفيفة التي تحققت بشق الأنفس في المجال الإنساني ستكون عرضة للخطر. وفي حين أن للحكومة السورية الحق في محاربة الإرهابيين، الذين لا يشكك أحد في وجودهم على أراضيها، فإن ذلك يجب أن يتم وفقا للقانون الإنساني الدولي. ونحن نشجب الخسائر في الأرواح التي وقعت في الأيام الأخيرة، ونعرب عن خالص تعازينا للأسر المكلومة.

بالأمس، في هذه القاعة بالذات، تكلم الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والمدير التنفيذي لليونيسيف، وبتأييد من سفيرة الولايات المتحدة كرافت، من قلب مخلص عن المأساة في سورية، التي كان ضحاياها من النساء والأطفال (S/PV.8734). ويجب أن نستمع إلى ندائهما المؤثر لإنهاء هذه المأساة التي تتبدى في سورية أمام أعيننا. لقد حان الوقت للقيام لفعل شيء ما؛ لقد حان الوقت للعمل. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وبعض البلدان لوقف التدهور الخطير الذي يجري مؤخرا في سورية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام على ملاحظاته، ونشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

إن الحالة في منطقة خفض التوترات في إدلب آخذة في التدهور، ولا تزال متوترة للغاية. ونواصل اتصالاتنا مع زملائنا الأتراك، على الصعيدين الوزاري وعلى أعلى المستويات. فقد أجرى الرئيس بوتين والرئيس أردوغان محادثة هاتفية أخرى هذا الصباح. وتم الاتفاق على ترتيب اجتماع مباشر في المستقبل القريب جدا، في أوائل آذار/مارس، عندما تسمح بذلك جداول مواعيد القائدين.

يقوم الوفد الروسي حاليا بزيارة إلى أنقرة ويتفاوض بشكل مكثف حول سبل استقرار الحالة. ولذلك نواصل اتصالاتنا في إطار صيغة أستانا. ونحن مقتنعون بأنه إذا ركّز العسكريون والدبلوماسيون وممثلو الأجهزة الأمنية المشاركة في صيغة أستانا على الاتفاقات الأساسية المتعلقة بمنطقة خفض التوترات في إدلب، فمن شأن ذلك أن يمهد الطريق لإجراء تغييرات على الأرض في المستقبل القريب جدا.

يوم أمس، وقع حادث مع الجيش التركي، وليس في مركز المراقبة، كما أخبرتنا زميلتنا، ممثلة الولايات المتحدة اليوم. يشعر الجنود الأتراك بالأمان التام في مراكز المراقبة. إذ أن الحادث وقع بالقرب من قرية بليون الواقعة خارج مركز المراقبة. لقد أدلت وزارة الدفاع الروسية بتصريحات مفصلة أكدت فيها أن القوات التركية والروسية في الميدان على اتصال يومي دائم. وقامت القوات التركية، في حينه، بإبلاغ المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية حول موقع الجنود الأتراك في منطقة تخفيف التوتر إدلب. ونقلت روسيا تلك الإحداثيات إلى القوات المسلحة السورية لضمان أمن الجنود الأتراك عند الرد على الهجمات الإرهابية.

وكما أشارت وزارة الدفاع، فإن الإحداثيات التي تم نقلها أمس لم تتضمن المناطق التي توفي فيها لاحقاً الجنود الأتراك. وبمجرد أن أصبح واضحا ما حدث اتخذ الجانب الروسي تدابير شاملة لوقف الأعمال القتالية وضمان الإخلاء الآمن للقتلى والجرحى. ولتفادي التكهنات، أكدت وزارة الدفاع أن القوات الجوية الروسية لم تستخدم الطائرات المقاتلة في تلك المنطقة بالذات.

نأسف لموت الجنود الأتراك، تماما كما نأسف على موت الجنود السوريين. نحن مقتنعون بأن احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها، بما في ذلك المتعلقة بتفادي الصدام، سيساعد على تجنب مثل هذه المآسي في المستقبل. وقواتنا العسكرية في الميدان مستعدة لمواصلة العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

في المناقشات مع زملائنا الأتراك وفي مجلس الأمن على حد سواء، أكدنا مجددًا أننا ملتزمون بمذكرة سوتشي المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأود تذكير المجلس بجوهر تلك الاتفاقات، وهو فصل المعارضة عن الإرهابيين، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح خالية من الجهاديين، بحيث لا يستطيع أحد من هناك قصف المنشآت المدنية أو مواقع الجيش السوري أو القواعد العسكرية الروسية؛ وإتاحة الوصول دون عوائق إلى الطريقين السريعين إم ٤ و إم ٥، وهما حيويان للاقتصاد السوري والمساعدات الإنسانية والشعب السوري بأسره. إننا

نشارك زملاءنا الأتراك هذا الهدف. وندرك جيدًا التحديات التي سنواجهها في تحقيق تلك الأهداف، ولكن بوسعنا معًا أن نجعل منها حقيقة.

أود التشديد على أن قرارات سوتشي مؤقتة لأنها، وكما تنص مذكرة تفاهم سوتشي، تشير إلى الأراضي الوطنية لسورية وسيادتها وسلامة أراضيها، والتي يجب على الأطراف احترامها ويكفلها ميثاق الأمم المتحدة.

في الأشهر الأخيرة قام الإرهابيون، ومعظمهم من جماعة ''حياة تحرير الشام''، بالاستيلاء على إدلب وكثفوا غاراتهم على المدنيين والسكان في المناطق المأهولة بهم وعلى القوات السورية. ورداً على الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار من داخل منطقة إدلب، كان للجيش السوري الحق في الانتقام من الإرهابيين وتضييق الخناق عليهم. لا يمكننا منع الجيش السوري من التمسك بالالتزامات التي تم التعهد بها في قرارات مجلس الأمن بشأن الكفاح المستميت ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأود التشديد هنا على أن هذا يحدث على أرضه، أي أرض سورية ذات السيادة – وليست أراضي أي أحد آخر. لقد ذكرتنا اليوم روزماري ديكارلو بأن جماعة حياة تحرير الشام مُعترف بها كمنظمة إرهابية من قبل الأمم المتحدة، وكذلك من قبل روسيا وسورية وأوروبا والولايات المتحدة وتركيا.

ونود في هذا الصدد مرة أخرى أن نلفت انتباه الزملاء وكل من يتابع عن كثب الوضع في إدلب إلى أنه يتم القيام بمحاولات لتبرير أعمال الإرهابيين. لسوء الحظ، يحدث ذلك على مستوى المسؤولين، بمن فيهم ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية. يتم طرح حجة مفادها أن أعضاء جماعة حياة تحرير الشام ليسوا في الواقع إرهابيين بل أنهم وطنيون وثوريون، لمجرد أنهم يقاتلون السلطات السورية الشرعية. نحن نعتبر هذه التصريحات غير مقبولة وخطيرة للغاية.

إنه أمر مؤسف، لكن اليوم يبدو أن مثل هذه التصريحات تؤخذ على أنها دعوة للتحرك. لقد قررت منظمة غير حكومية معروفة في الآونة الأخيرة إجراء مقابلة مع زعيم حياة تحرير الشام، الجولاني، الذي قال إن أنشطة المجموعة تتغير وإنها بدأت في التركيز على محاربة حكومة الجمهورية العربية السورية وليس التركيز على الهجمات الإرهابية. وقد سأل زميلي السوري أمس، عند الحديث عن الدعوات لوقف إطلاق النار، لماذا لم يتحدث أحد إلى بن لادن أو البغدادي؟ وأشار إلى أنه لا يتذكر مقابلة أجراها صحفيون غربيون مع مثل هؤلاء الأشخاص.

وبصراحة، لدينا بعض الأسئلة حول الأسلحة التي يستخدمها الإرهابيون. تقدم وزارة الدفاع الروسية بانتظام مثل هذه المعلومات، والتي هي متاحة على مواقع شبكية عديدة. هناك مقاطع فيديو وصور، ومن الواضح أن المقاتلين مسلحون بأحدث الإصدارات من المنتجات العسكرية الغربية: طائرات بدون طيار وعربات مدرعة وأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وصواريخ ومعدات مضادة للدبابات ومضادة للطائرات. وتُستخدم هذه الأسلحة ضد القوات السورية والروسية وضد المدنيين.

أحذر زملاءنا الغربيين من تكرار أخطائهم السابقة، وذلك حين كانوا من أجل تحقيق أهدافهم الجغرافية – السياسية المتمثلة في تغيير النظام في أفغانستان والعراق وليبيا قد اعتمدوا على استخدام الإرهابيين، وذلك على أمل أن يتم التحكم في هؤلاء الإرهابيين في وقت لاحق، وبمجرد أن يتم تحقيق أهدافهم الجغرافية – السياسية. هذا أمر غير مسبوق تاريخيا. إننا نحث جميع زملائنا على أن يضعوا في اعتبارهم حقيقة أنه من المستحيل عقد صفقات مع الإرهابيين، وخاصة في سياق التوصل إلى تسوية في سورية.

لقد أكدنا مرارا وتكرارا ضرورة مضافرة جهودنا لمكافحة الإرهاب والتعاون من أجل تخفيف حدة التوترات. نحن على

استعداد للتعاون مع كل الذين يرغبون حقًا في فعل ذلك. من المهم إظهار هذا الفهم لضرورة التعاون في جميع المراحل، وليس فقط عندما نحتاج بشكل عاجل إلى حل الأزمات.

أود تذكير المجلس بأنه في عام ٢٠٠٣، حين تم قصف العراق بتهم ملفقة، لم يتحدث زملاؤنا في المملكة المتحدة والولايات المتحدة عن التعاون. ليبيا، في أعقاب عملية حلف شمال الأطلسي التي نُفذت في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، قد انهارت بحكم الواقع. إنهم يحاولون أن يفعلوا ذات الشيء لسورية. ونحن نكرر مرة أخرى دعوتنا إلى الأطراف أن تسترشد بمصالح المنطقة بدلاً من المصالح الجغرافية – السياسية الضيقة، والتي غالباً ما تتعارض مع مصالح الناس الذين يعيشون في المنطقة، والذين يُفترض أنهم شديدو الاهتمام بهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

إن الضربة التي وُجهت أمس للكتيبة التركية في إدلب، والتي أزهقت أرواح عشرات الجنود الأتراك، تمثل نقطة تحول جادة في الوضع المثير أصلاً للقلق في إدلب. نحن ندين بشدة هذا الهجوم ونقدم تعازينا إلى حكومة تركيا وعائلات الضحايا.

إننا نتابع بقلق بالغ هذه التطورات الجديدة، التي تشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. يجب على الأطراف أن تفكر في العواقب.

كما نعلم، تركيا متواجدة في إدلب بناء على اتفاقية أستانا لعام ٢٠١٧ ومذكرة تفاهم سوتشي لعام ٢٠١٨، والتي أوجدت منطقة لخفض التصعيد حول إدلب. لقد انتهكت سورية وروسيا في مناسبات عديدة اتفاقات وقف إطلاق النار هذه. وفي كل مرة كانت تلك الانتهاكات تفاقم الكارثة الإنسانية التي اجتمعنا حولها بالأمس فقط، تحت رئاسة نائب رئيس وزرائنا (S/PV.8734). وأود التأكيد مجددا أنه يجب احترام وصول المساعدات الإنسانية احتراما مطلقا.

لقد وصف الأمين العام الحالة في إدلب بأنها كارثة من صنع الإنسان، ونحن نتفق معه تماما. كان من الممكن تماما تجنب هذا الوضع، الذي يعيش فيه مليون شخص في ظروف مروعة، لو احترمت الأطراف التزاماتها. سوف يزداد الوضع سوءًا ما لم توقف سورية، المدعومة من روسيا، هجومها على الفور، وإلا فإن الشعب السوري هو الذي سيدفع الثمن مرة أخرى.

لذلك ندعو سورية وروسيا مرة أخرى إلى وضع حد للتصعيد العسكري. فبدون اتخاذ إجراءات عاجلة يزداد خطر حدوث تصعيد أكبر كل ساعة.

إننا نؤيد جهود الأمين العام ونشجعه على مواصلة بذل قصارى جهده لتحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار.

أخيرًا، الالتزام السياسي من السلطات السورية هو أمر حيوي حتى تتوقف أخيراً دوامة العنف وعدم الاستقرار في المنطقة. إن السبيل الوحيد نحو الاستقرار هو حل سياسي موثوق به وشامل تيسره الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمح لي بداية أن أرحب بوجود السيد الأمين العام معنا في هذا الاجتماع، وأن أشكره على كلماته الاستهلالية المسؤولة. كما أشكر السيدة وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطتها.

لقد اتفق ضامنو أستانا، مسار أستانا، في الجولة الرابعة لاجتماعاتهم التي استضافتها العاصمة الكازاخستانية يومي ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، اتفق ضامنو مسار أستانا في العام

٢٠١٧ على إنشاء مناطق خفض التصعيد في بلدي، كإجراء مؤقت لمدة ستة أشهر، كما قال للتو زميلي سفير الاتحاد الروسي فاسيلي نيبنزيا. وقد أكد الضامنون، ومن بينهم النظام التركي في نهاية ذلك الاجتماع في أستانا على التزامهم المتين بسيادة واستقلال ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية. واتفقوا من بين جملة أمور، على ما يلي، وأقتبس من الوثيقة التي صدرت عن مجلس الأمن كوثيقة رسمية آنذاك، هاهي الوثيقة، أقتبس من وثيقتكم أنتم، أولا، اتخاذ كافة التدابير لضمان تحقيق وقف لإطلاق النار من قبل كافة الأطراف. ثانيا، اتخاذ

كافة التدابير لمواصلة القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة، وفتح الشام، وكافة الأفراد والمجموعات والوكلاء والكيانات، المرتبطة بالقاعدة وداعش، كما تم تصنيفها من قبل مجلس الأمن، داخل وخارج مناطق خفض التصعيد. ثالثا، ينبغي للضامنين الثلاثة، ومن بينهم النظام التركي، حتى تاريخ ٢٠١٧/٧/٤ أن يتخذوا خطوات لفصل مجموعات المعارضة المسلحة عن المجموعات الإرهابية التي أشرت إليها قبل قليل.

وأعلنت حكومة بلدي بتاريخ ٣ أيار/مايو في نفس اليوم، في نفس اليوم الذي صدر فيه هذا الاتفاق في أستانا، أعلنت حكومة بلدي تأييدها للمبادرة الروسية حول مناطق خفض التصعيد، وذلك بهدف حقن دماء الشعب السوري، وتمكينه من استعادة حياته الطبيعية قدر الإمكان مع تأكيدها في الوقت ذاته على استمرارها في حربها ضد الإرهاب، المتمثل في تنظيمي داعش وجبهة النصرة، والتنظيمات الإرهابية المرتبطة بهما.

وبتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أكد اتفاق سوتشي على إنشاء منطقة منزوعة السلاح في محافظة إدلب، وأجزاء من ريفي حلب وحماة، مع التزام النظام التركي بسحب الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية بما فيها تنظيم جبهة النصرة، والكيانات المرتبطة به من تلك المنطقة، ونزع أسلحتها بحلول ٢٠١٨/١٠/١٥، واستعادة حركة المرور على الطريقين الدوليين ”إم فور“ و ”إم فايف“، بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وقد رحبت حكومة بلدي بهذه المبادرة المؤطرة زمنياً والمؤقتة بطبيعتها، والتي كانت ثمرة مشاورات مكثفة بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي، مع تأكيدها مجدداً على التزامها بمكافحة الإرهاب، حتى تحرير كل شبر من أراضيها سواء بالعمليات العسكرية، أو من خلال المصالحات المحلية. وهذه أيضا وثيقة رسمية صدرت عن مجلسكم حول اتفاق سوتشي.

وبالرغم من مطالباتنا نحن وأصدقاؤنا ودول أخرى للنظام التركي بالوفاء بالتزاماته التي ذكرتها للتو، ضمن الآجال الزمنية التي حددتها تفاهمات أستانا واتفاق سوتشي، فقد تنصل نظام أردوغان الخارج عن الشرعية الدولية من الوفاء بتعهداته تلك، واستغل والتنظيمات الإرهابية العميلة له اتفاقات خفض التصعيد، لتعزيز قدراتهم ووجودهم في المناطق السورية المجاورة لتركيا بشكل أساسي، ولمحاولة فرض واقع إرهابي ومنحه طابع الاستدامة، على حساب معاناة أهلنا في إدلب وحلب وريفي اللاذقية وحماة من جرائم هذه التنظيمات الإرهابية، وهي جرائم طالت المدنيين والعاملين في المجال الإنساني كما شرحت بالأمس، كما طالت كل من تجرأ على رفض ممارسات تلك التنظيمات. وقد شهدتم جميعا الاحتجاجات والمظاهرات التي قام بها أهلنا في مناطق شمال غرب سورية مرارا للاحتجاج على ممارسات التنظيمات الإرهابية العميلة لتركيا، ومن يقف وراءها، من قسر ونهب وقتل وخطف واحتجاز وتعذيب واغتصاب، وفرض للجزية، ونهب للمحاصيل الزراعية، وسرقة للآثار، واتجار بالبشر، وسلب وبيع للمساعدات الإنسانية.

هكذا ترون أنه بعد عامين من تفاهم أستانا، وبعد عام ونصف من اتفاق سوتشي، حوّل النظام التركي نقاط المراقبة التركية الموجودة داخل الأراضي السورية، والتي كان الهدف منها هو فرض الرقابة على نشاط الإرهابيين ومنعهم من مواصلة جرائمهم الإرهابية، وكذلك درء الاعتداءات على مواقع الجيش

العربي السوري ومراكز القوات الروسية، حوّلت هذه النقاط إلى غرف عمليات، ونقاط إسناد ودعم للتنظيمات الإرهابية، وخير دليل على ذلك هو مقتل الجنود الأتراك بعيداً عن هذه النقاط حيث كانوا يساندون الإرهابيين. وقد أكدت السيدة وكيلة الأمين العام هذا الكلام في إحاطتها، عندما قالت إن القوات التركية أدت دورا داعما في عمليات المجموعات الإرهابية ضد القوات السورية في مدينة سراقب، قالت هذا الكلام في إحاطتها اليوم أمامكم.

وانطلاقاً من واجبه الوطني والدستوري، واستناداً لقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتنفيذاً لتفاهمات أستانا واتفاق سوتشي، قام الجيش السوري وحلفاؤه بإطلاق عملية عسكرية دقيقة تهدف إلى تخليص أهلنا في حلب وإدلب وجوارهما من إجرام التنظيمات الإرهابية، وإعادة سلطة الدولة والقانون إلى تلك المناطق التي يسيطر عليها تنظيم جبهة النصرة، تنظيم جبهة النصرة أكدت تقارير لجانكم المختصة، وآخرها ذاك التقرير الصادر تحت الرمز S/2020/53، بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٠، أكد هذا التقرير، وهو أمامي الآن، هذا هو التقرير الخامس والعشرين، الصادر عن فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملا بالقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بشأن داعش وتنظيم القاعدة، سأقرأ على مسامعكم ما ورد في الفقرة التي وردت في الصفحة ٣ من التقرير ”ما زالت محافظة إدلب الواقعة شمال – غربي الجمهورية العربية السورية خاضعة لهيمنة الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة، (تنظيم القاعدة وليس معارضة) ولكنها تحتضن أيضا من انتقل إليها من مقاتلي داعش ومعاليهم. وتشكل أجزاء من العراق، ولا سيما المنطقة الحدودية السورية من محافظة الأنبار، أيضا بيئة أمنية تسمح بتنقل مقاتلي التنظيم“. هذا ورد في تقريركم أنتم، تقرير فريق الدعم التحليلي.

لقد نجحت عمليات الجيش السوري وحلفائه حتى الآن في تحرير مساحات واسعة، وما يزيد عن ١٤٠ بلدة وقرية من سيطرة آكلي لحوم البشر، وقطعان الإرهاب الدولي، ممن تشبعوا بقيم ومفاهيم القانون الدولي الإنساني في مدارس وأكاديميات التطرف والإرهاب. ثم يخرج علينا، قبل قليل، من يطالب بعودة الجيش السوري إلى خطوط ٢٠١٨ – بعد كل هذا الجهد في محاربة الإرهاب يخرج علينا من يطالبنا بالعودة إلى خطوط ٢٠١٨.

يدين بلدي بأشد العبارات ممارسات النظام التركي وأعمال العدوان التي يرتكبها بحق السوريين دعما للإرهاب وسعيا لتحقيق أوهامه في إحياء السلطنة العثمانية الغابرة. ويرفض بلدي رفضا قاطعا ترويج النظام التركي بأن أعماله العدوانية ضد بلدي تأتي دفاعا عن النفس أو تطبيقا لاتفاق أضنة المبرم بين البلدين في عام ١٩٩٨، أو غيرها من الذرائع الواهية.

وبمناسبة الحديث عن مادة الدفاع عن النفس، يعرف المجلس أن اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة قد أنهت أعمالها قبل يومين. وقد طرح وفد المكسيك فكرة سليمة، ألا وهي عدم سوء استخدام أو تفسير المادة ٥١ من الميثاق. ولم يعترض على ذلك أحد إلا الوفد التركي. لماذا؟ ذلك لأن نظام أردوغان هو الذي انتهك كلا من اتفاق أضنة والتزاماته بموجب كل من تفاهمات أستانا واتفاق سوتشي وضرب عرض الحائط بمبادئ حسن الجوار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب

وقلنا للمجلس بالأمس أنه استخدم حتى الماء كسلاح إرهابي (انظر S/PV.8734). فقد قطعوا أمس وأول أمس الماء عن مدينة الحسكة التي يقطنها ٦٠٠ ٠٠٠ مدني، حرموهم من الماء. كما عمل هذا النظام لسنوات على استقدام ودعم وتدريب وتسليح آلاف الإرهابيين، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، الذين قدموا من أكثر من مائة دولة، وفقا لتقارير الأمم المتحدة، واستقبلتهم استخباراته في المطارات التركية ويسرت تسللهم عبر الحدود المشتركة مع بلدي وخططت لجرائمهم ووفرت لهم، على مدى سنوات، الدعم السياسي والعسكري والإعلامي قبل أن تعمل على توحيدهم وإدماجهم

مع قواتها في عدوانها على كل من شمال شرق وشمال غرب بلدي ونقل أعداد منهم إلى ليبيا والقرن الأفريقي.

يرفض بلدي رفضا قاطعا قيام نظام أردوغان المجرم باستخدام المدنيين السوريين كوقود في حربه المسعورة على بلدي أو استخدامهم كأداة للضغط على حكومات الدول الأوروبية وابتزازها لتوريط منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مغامراته الصبيانية أو الحصول على تسهيلات لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أو لإعفاء مواطنيه من تأشيرات الدخول لأوروبا. ونطالب الدول الأوروبية باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وصكوك حقوق الإنسان وعدم الانخراط في صفقات معيبة أو بازار سياسي مع النظام التركي المارق على حساب الشعب السوري.

لقد شهدنا خلال الأيام الماضية قتال الجيش التركي، الذي كان أردوغان قد تخلص من قياداته منذ عام ٢٠١٦ بحجة محاولة الانقلاب المزعومة وحوله من جيش علماني إلى ذراع لتنظيم الإخوان المسلمين، جنبا إلى جنب مع المجموعات الإرهابية التكفيرية في سورية وليبيا في انتهاك للقانون الدولي وأحكام الميثاق وقرارات مجلس الأمن واتفاق سوتشي.

من المؤسف أن البعض لا يزال يشيد بالنظام التركي ويتجاهل جرائمه، ومنها تحويل المعابر الإنسانية التي أشار إليها قرار مجلس الأمن ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) وما سبقه من قرارات إلى ممر لإدخال آلاف الجنود والآليات العسكرية ومن قبلهم عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وشتى أنواع الأسلحة والذخائر، بما فيها الأسلحة الكيميائية.

إن بلدي يكافح الإرهاب على أراضيه. فإدلب أرض سورية، وليست أرضا تركية، وليست قطعة أرض تابعة للناتو، وإدلب لا تقع في بلجيكا ولا إستونيا ولا فرنسا ولا ألمانيا ولا كاليفورنيا. وبلدي يكافح الإرهاب على أراضيه لا على أراضي أي دولة أخرى، وهو عازم على التصدي بكل الوسائل المشروعة للعدوان التركي الداعم للإرهاب وحماية أبنائه والدفاع عن وحدة سورية أرضا وشعبا والتمسك بسيادتها وقرارها الوطني المستقل. وعلى مجلس الأمن النهوض بمسؤولياته لوضع حد لمغامرات نظام أردوغان التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، كما قال السيد الأمين العام. فهذا ما تقتضيه أحكام القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ختاما، أدعو الدول التي دعت إلى عقد هذه الجلسة للإجابة الآن على الأسئلة التالية: هل يمثل وجود القوات التركية على أراضي بلدي عدوانا عسكريا وعملا من أعمال الاحتلال، أم لا؟ هل سعي النظام التركي لفرض ممارسات التتريك ورفع العلم التركي على المناطق السورية المحتلة وتغيير أسماء ساحاتها وشوارعها بأسماء تركية وفرض المناهج التعليمية التركية على أبنائنا ونهب ثرواتنا ومواردنا وآثارنا، هل هذه كلها أعمال مشروعة بموجب القانون الدلي وما يتفرع عنه من قوانين، أم لا؟ هل تغيرت مقاربات المجلس تجاه مكافحة الإرهاب وحفظ السلم والأمن الدوليين، وفقا للميثاق؟ أم أن هناك من يريد استبدال الميثاق بميثاق آخر جديد غير توافقي وخلافي؟ أم ما زالت هناك بقية من مصداقية يمكن للدول الأعضاء، التي أناطت بمجلس الأمن مسؤولياته بموجب الميثاق، التعويل عليها؟

ثم، إن من الواضح أن الهدف من هذه الجلسة هو استهداف مسار أستانا ولا شيء آخر – استهداف مسار أستانا وتشويه مفهوم القانون الدولي. ولو كان هناك حرص على القانون الدولي، كما قال زميلي ممثل بريطانيا، لما كان بلده قد غزا العراق ودمر العراق وقتل مليون عراقي وسرق متحفه الوطني وثرواته ودمر البنية التحتية في العراق. لو كان هناك قانون دولي في ذلك الوقت حال دون غزو الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق، لما وصلنا اليوم إلى هذه الحال ولما حدث لليبيا ما حدث.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه ووكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

لم تنقض سوى ٢٤ ساعة منذ أن ناقشنا الحالة في سورية في هذه القاعة (انظر S/PV.8734). ومع ذلك، فإن التطورات الجديدة والخطيرة تبرر إيلاء مجلس الأمن المزيد من الاهتمام اليوم. فيوم أمس، وفي الوقت الذي كان فيه المجلس منعقدا، استهدفت سلسلة من الضربات الجوية قافلة عسكرية تركية لمدة خمس ساعات. ووقع ذلك الهجوم الشنيع بالقرب من قرية بليون، الواقعة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب. وكانت القافلة قد نُشرت لتعزيز مركز مراقبة تركي وبعض التحصينات. وفقدنا، نتيجة لسلسلة الغارات الجوية التي وقعت بعد ظهر أمس، ٣٤ جنديا. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب عدد كبير من أفراد القوات التركية.

ويبين التتبع الراداري أن تشكيلات تضم طائرات تابعة للنظام وطائرات روسية كانت تحلق فوق المنطقة في ذلك الوقت. وأود أن أشدد على أن القوات التركية التي تعرضت للهجوم كانت وحدها في تلك المنطقة. والاستنتاج المنطقي من ذلك هو أن القافلة تعرضت لهجوم متعمد. وكان لدينا تنسيق مسبق، كتابة، مع القوات الروسية بشأن موقع قافلتنا. واستمرت الضربات الجوية على الرغم من التحذيرات التي أصدرناها على الفور، مباشرة بعد الهجوم الأول. وقد استُهدفت حتى سيارات الإسعاف التي أُرسلت للجنود الجرحى. وكان هذا عملا عدوانيا عدائيا ضد تركيا. وردت عليه القوات التركية بالمثل دفاعا عن النفس.

ونُشرت الوحدة التركية التي تعرّضت للهجوم بالأمس وفقا لترتيبات التهدئة القائمة في إدلب لكفالة أمن أفرادنا العسكريين العاملين في مراكز المراقبة لحماية المدنيين من عدوان النظام وضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون انقطاع إلى المحتاجين إليها ومنع تحركات النزوح الجماعي إلى تركيا وخارجها والحفاظ على وضع منطقة الحد من التصعيد في إدلب والمساهمة في إنشاء وقف لإطلاق النار على نطاق البلد على النحو الذي دعا إليه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكانت تلك هي المعايير الواردة في مذكرة سوتشي المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويتمثل هدفنا في العودة إلى الوضع السابق الذي كان قائما آنذاك.

ونواصل حوارنا مع روسيا على ذلك الأساس. وكان هناك وفد روسي آخر في أنقرة بالأمس في يوم هذا الهجوم الغادر نفسه على القوات التركية. واليوم تحدث الرئيس أردوغان مع الرئيس بوتين. وأوضحنا للجانب الروسي مرة أخرى أننا لن نتخلى عن مراكز المراقبة التابعة لنا وسنواصل تعزيزاتنا العسكرية.

وتقع على عاتقنا مسؤولية أخلاقية على الأقل عن حماية أطفال إدلب الذين هم في أمس الحاجة إليها. وقد يفسر البعض التخفيف من حدة العنف على أنه يعني أن جميع القوات مسؤولة بالقدر نفسه عن التهدئة. ويعني اتّباع ذلك المنطق أن يُترك أولئك المدنيون عزّلا وتحت رحمة النظام. عليه، فإن من الواضح أن ما يقرب من ٥ ملايين شخص في المنطقة سيهربون من البلد. ولكن هذا بالضبط ما يريده نظام الأسد القاتل. ولا شك في أن النظام ومؤيديه يهدفون إلى إخلاء إدلب من السكان.

وتُعدُّ أحداث الأمس بمثابة تذكير صارخ بعزم النظام على مواصلة هجماته لترويع المدنيين السوريين وتدمير المعارضة السورية واحتمالات التوصل إلى حل سياسي. واليوم، يعطي الوجود التركي في إدلب الأمل لملايين المدنيين العالقين في تلك المنطقة، فضلا عن كونه الحصن الوحيد ضد جرائم النظام بحق الإنسانية. فالوجود التركي في إدلب هو السبب الوحيد الذي يمكّن الملايين من السوريين من البقاء في وطنهم دون خوف. وينبغي أن يكون واضحا للجميع أن جنودنا قد ضحوا بحياتهم

لإنقاذ أرواح المدنيين في إدلب. ويشكل الوجود التركي في إدلب أيضا الضمان الوحيد لاستمرار تقديم المساعدة الإنسانية.

ولهذه الأسباب بالذات يستهدف النظام ومؤيدوه القوات المسلحة التركية. ويعتزم النظام ومؤيدوه جر تركيا إلى حربهم القذرة لأن الجنود الأتراك يعرقلون جهود النظام لتحقيق حلمه المتمثل في الحل العسكري. ولكن لا شك في سوء التقدير هنا. فعلى مدى سنوات دأب النظام ومؤيدوه على قتل المدنيين الأبرياء وأعضاء المعارضة. ولكن عليهم أن يعلموا جيدا أنهم قد استهدفوا هذه المرة القوات المسلحة التركية مباشرة. وربما لا يعلم بعض أمراء الحرب في دمشق هذا الاختلاف. وقد لا يعلم ذلك أيضا بعض المرتزقة المتطرفين الذين يقاتلون إلى جانب النظام. ولئن أرادوا تعلّم ذلك بأصعب الطرق فسوف يتحقق لهم ذلك. ومع أن تركيا لا تريد الحرب، ولكنها لن تتردد في استخدام القوة متى ما تعرّض أمنها للتهديد. وسنرد على أي استفزاز أو مضايقات بكل الوسائل.

وما تزال تركيا ملتزمة بأقصى درجات ضبط النفس لتجنب المواجهة العسكرية المباشرة. ولكن هذه معركة بين الصواب والخطأ. وتبذل تركيا هذه الجهود بالنيابة عن المجتمع الدولي لحماية ملايين المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال. وقد شكرنا معظم أعضاء المجلس على جهودنا الدؤوبة هذه. ولكننا نطلب منهم أكثر من مجرد الامتنان، إذ نطلب منهم المشاركة في المسؤولية، أي مصير الملايين من المدنيين الذين هم مسؤوليتنا المشتركة. وقد حان الوقت لأن يقول مجلس الأمن ”كفى“. ويجب على المجلس أن يوقف جرائم الحرب التي يرتكبها النظام، مع وضع حد لسلوكه المتهور، لأنهما يشكلان تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا يظل المجتمع الدولي غير مبال بالتطورات الجارية في إدلب. وإلا ستكون لها تداعيات على نطاق أوسع في جميع أنحاء أوروبا وفي المنطقة وخارجها.

وفيما يتعلق ببيان المتكلم السابق، أود أن أؤكد أنه من العار أنه لا يزال يجلس خلف اللوحة السورية ويقول لنا بلا حياء إن ملايين السوريين، بمن فيهم الأطفال الذين شردوا من ديارهم مؤخرا والبالغ عددهم ٥٦٠ ٠٠٠ طفل ليسوا سوى إرهابيين. فهو ليس ممثلا شرعيا للشعب السوري وغير جدير بردي عليه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وقبل رفع الجلسة، وبما أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس لشهر شباط/فبراير، أود أن أعرب عن شكري لجميع أعضاء المجلس على تعاونهم خلال شهر لم يكن حافلا بالعمل بشكل خاص فحسب، بل كان أيضا شهرا مثمرا جدا في عدة مسائل. وأود أيضا أن أشكر أمانة المجلس على دعمها المستمر والفعال للغاية. وأود أيضا أن أشكر أفرقة موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ومدوني المحاضر الحرفية وموظفي الأمن على عملهم.

وإذ نصل إلى ختام رئاستنا، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس حين أتمنى التوفيق لوفد الصين الذي سيتولى الرئاسة في شهر آذار/مارس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.